الأنباء
الثلاثاء 28 فبراير 2012

رأي اقتصادي

melhemmahmoud@hotmail.com
بقلم المستشار القانوني د.محمود ملحم

النظام الرأسمالي والسقوط الحتمي

دخلت أوروبا أزماتها الاقتصادية والتي كنا قد حذرنا منها ولكن في هذه المرة فان الاقتصاد الأوروبي يتجه نحو «الموت السريري» فالأزمات كبرى في أوروبا وهي لا تقتصر على الدين العام بل تتخطاها لتصل إلى مستويات النمو والتنمية والبطالة وهي عناوين لم نعهد عليها سوى بعد الحرب العالمية الثانية وهذه الأزمات تنعكس على صحة اليورو الذي يحتاج إلى تدخل الألمان للإنقاذ بين فترة وأخرى.

وبعدما خرجت فرنسا من السباق يقول الألمان إن اليورو وجد ليس لأسباب اقتصادية وليس حتى لأسباب سياسية بل للحفاظ على السلم في القارة القديمة وقد صدق الألمان في هذا المضمار لأن اليورو يتجه رويدا رويدا إلى فقدان قيمته بعدما فقد المقومات الأساسية التي قام عليها.

في العام 1998 أي بعد أشهر قليلة قبل اعتماد اليورو نقدا موحدا، حصلت اجتماعات وندوات عدة في كل أوروبا حول النقد الجديد وكانت يومها على كافة الأصعدة ويومها قال الوزير الأميركي «جورج شولتز» المتخصص في الاقتصاد والناقد والباحث الاقتصادي للمستشار الألماني «هلموت كول» إنه لا يمكن لليورو أن ينجح من دون مؤسسات مالية وسياسية موحدة وهنا أجابه كول بأن القرار اتخذ وعلى الاقتصاديين وخبراء المال إنجاحه لمصلحة أوروبا الواحدة.

وهنالك العديد من التساؤلات اليوم خاصة من قبل المستشارين الألمان السابقين حول تصرفات المستشارة «أنجيلا ميركل» التي يصفونها بالمترددة والبطيئة ويطلبون منها التدخل بسرعة لمساعدة دول الجنوب وإنقاذ اليورو ولكن ربما نسي المستشارون الألمان بأن أول درس يلقن في السباحة هو عدم الاقتراب من الغريق حتى ولو كان مستسلما لأنه في الختام سيغرق الاثنان إذا لم يكن للمخلص مكونات الأنقاض ولقد بدأ النظام الرأسمالي في العالم يعاني من مشاكل جدية تهدد استمراره، ليس فقط بأشكاله الحالية بل كنظام أساسي وربما وحيد منذ سقوط الشيوعية مع زوال الاتحاد السوفييتي ولكن هذا النظام إذا استمر على هذا المنوال سوف يسقط وسيكون لسقوطه الصدى الأبعد.

لذلك إذا لم نتدارك الوضع فان الأزمات الاقتصادية سوف تطل برأسها من جديد ومن قال ان الأزمة التي عصفت بالعالم عام 2008 لم ولن تتكرر، هو واهم إلى أبعد الحدود من يعتقد ذلك. لأن أزمة 2008 ابتدأت دون مقدمات على الرغم من توافر كل المقومات في العالم لمواجهتها أما اليوم فان الخوف يكمن في استنزاف الجهود للمواجهة حيث أن الاقتصادات في العالم تقوم في الفترة الحاضرة على المسكنات الموضوعية.

اذن، لماذا هذه المعاناة الاقتصادية وهل السقوط الاقتصادي الرأسمالي حتمي وأين تكمن زوايا المعالجة للنواقص بل للشواذ الذي ميز الاقتصاد العالمي القوي منذ سنوات وبين فترات وأخرى؟

هل تكمن المشكلة في المبادئ الممارسة منذ قرون ووضعها في أطر علمية «أدام سميث» في كتابه «ثروات الأمم» الصادر في سنة 1776؟ هل تكمن المشكلة في المبادئ المرتكزة على المنافسة وحرية العرض والطلب وبالتالي تحديد أسعار متوازنة ترضي العارضين كما الطالبين؟ هل تكمن المشكلة في مبدأ تحقيق النتائج الفضلى للمستهلك كما للمستثمر أي رفع المنافع للأول والأرباح للثاني؟

هل تكمن المشكلة في دور الدولة في الاقتصاد أي الحد الأدنى منه حتى يستطيع عملاء الاقتصاد التحرك بسهولة لمصلحة النمو والتطور؟ هل ينتج النظام الرأسمالي نتائج فضلى وما هي النواقص وهل هنالك أنظمة بديلة تحقق المصلحة العامة؟

أسئلة وأسئلة تطرح ولكن إذا نظرنا إلى جملة هذه الأسئلة نرى انه ليس هنالك أجوبة علمية عليها.

اذن ما هي الحلول هنالك مشاكل ثقة بالاقتصادات وقلق مرعب بالنسبة للمستقبل وخوف من البطالة التي لا ترحم هنالك خوف من الفساد وفي كل القطاعات الاجتماعية. ما الذي يمنع تصحيح الأوضاع الاقتصادية في العالم وهل الزيادات إذا أقرت على مداخيل الناس تستأهل كل هذا الصراع والتحديات التي نسمع بها كل يوم؟ طبعا لا يمكن حل المشاكل الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية بهذه السرعة والسبب لأن أنظمتها الاقتصادية هي أنظمه رأسمالية بطريقة غير مباشرة. يجب النظر بعمق إلى مواضيع الصحة والتعليم والنقل والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. والبعد كل البعد عن المشاحنات الداخلية وبدأ الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة «الموت السريري» وذلك من خلال أزمات خانقة بعضها إقليمية والأخرى دولية أزمة اليوم التي بدأت في 2007 هي في غاية الدقة والجدية والخطورة. ماذا حصل؟ هنالك اليوم حوالي 14 مليون عاطل عن العمل في الولايات المتحدة.

والمواطنون يتظاهرون دوريا قرب معقل الأسواق أي بورصة «وول ستريت». هنالك إمكانية جدية لعودة الركود أو النمو السلبي إلى أميركا مما يسبب ارتفاعا جديدا في البطالة. فمشروع الرئيس الأميركي لضخ 447 مليار دولار في الأسواق لتخفيف البطالة سقط في الكونغرس ربما لعدم اقتناع أعضائه بجدوى المحاولات التي فشلت حتى اليوم وأضافت إلى عجز الموازنة. وهنا يطرح السؤال لأن الأميركان لا شك في أنهم يفتشون عن البديل.

ومن المؤشرات السلبية المقلقة هي أن المصارف المسببة الرئيسية للأزمة تستفيد من التسهيلات المقدمة لها من المصارف المركزية الموجودة لزيادة أرباحها ومنافع مدراها وليس للإقراض دعما للاستثمارات. لذلك كان لابد من نشر بعض الإحصاءات والتي تعتبر دقيقة وهي تشير إلى تحول القوة الاقتصادية الدولية تدريجيا من الغرب الى الشرق، وما يتبعه من تغير في الأدوار والأفضلية والامتيازات في المواقع الاقتصادية كما السياسية، بما فيها مجلس الأمن. في فترة 2001 ـ 2011، نمت الدول النامية والناشئة بنسب أعلى بكثير من الدول الصناعية وارتفع الناتج الفردي خلال الفترة المذكورة بنسب سنوية قدرها 1,8٪ في الولايات المتحدة، 1,3٪ في بريطانيا، 1,1٪ من دول الوحدة النقدية، 0,6٪ في اليابان مقابل 10,6٪ في الصين، 8٪ في الهند، 3,9٪ في البرازيل، 4,7٪ في روسيا و4,9٪ لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتملك الدول الناشئة اليوم ما يعادل 6,5 آلاف مليار دولار من الاحتياطي النقدي مقابل 3,2 آلاف مليار للدول الغنية. مازال الدولار الأميركي الأكثر استعمالا في التبادل النقدي الدولي قبل اليورو وثم الين والليرة البريطانية. أما الصقور الناشئة الأربعة الأساسية، فلم تعان كثيرا من الأزمة باستثناء روسيا التي تقع في المرتبة 154 في مؤشر الفساد العالمي مقابل المراتب 87 للهند و78 للصين والـ 69 للبرازيل. يعتبر الفساد أهم عائق في وجه التطور العالمي الذي يمتد من قطاع الأعمال الى السياسة. لذلك هل يشكل هذا التحول البطيء والأكيد ضمانة للاقتصاد الدولي بحيث يصبح أكثر استقرارا وتخف التقلبات الخطرة؟ ليس هنالك ما يؤكد على ذلك، اذ ان الدول القوية الجديدة ليست مستقرة في داخلها لأسباب عدة مما يشير الى احتمال تحقيق خضات أخرى بأشكال مختلفة في المستقبل القريب. وإزاء هذا التحليل العلمي للواقع الاقتصادي العالمي نرى انه لا توجد بوادر بالمعنى اللغوي لتحسين الأوضاع الاقتصادية العالمية. بل العكس هو الصحيح.ولكن جل ما نتمنى ان تبقى اقتصاداتنا في العالم العربي بمنأى عن أي انهيارات اقتصادية عالمية ولكن وللأسف يبقى موضوعنا في إطار التمني لأننا ومنذ زمن بعيد نغرق في سبات النوم العميق.

«الوطني»: استمرار المخاوف رغم قرارات إنقاذ اليونان الجديدة

إجراءات التقشف لم تشفع لليونانيين بقبول الأزمة الطاحنة التي تمر بها بلادهم

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الاسبوعي حول الاسواق العالمية، ان الدولار الأميركي شهد اداء ضعيفا خلال الاسبوع مقابل سائر العملات الرئيسية الاخرى، خاصة بعد الاتفاق على حزمة الاعانة المالية الثانية المقدمة لليونان من قبل الاتحاد الاوروبي، وهو الامر الذي دفع بالدولار إلى التراجع.

وذكر التقرير ان اليورو افتتح الاسبوع عند 1,3176 دولارا وارتفع تدريجيا على مدار الاسبوع وسط الترقب للاتفاقية المقدمة لليونان وذلك على اثر موافقة المسؤولين اليونانيين على العمل بتدابير التقشف الصارمة التي حددها لهم وزراء المالية لدى الاتحاد الاوروبي لضمان حصول اليونان على الاعانة المالية الثانية.

واستمر اليورو بالاتجاه صعودا بسبب المعطيات الاقتصادية الايجابية في المنطقة ليصل إلى 1,3475 وليقفل الاسبوع اخيرا عند 1,3448 دولارا.

أما الجنيه الاسترليني فقد شهد اسبوعا متقلبا حيث افتتح الاسبوع عند 1,5878 دولارا ثم تراجع إلى 1,5647 دولارا بسبب حالة الغموض التي تكتنف وضع الاقتصاد البريطاني، إلا أنه تمكن من الارتفاع مجددا بناء على مجموعة من المعطيات الاقتصادية الجيدة خاصة بعد قيام بنك إنجلترا برفض عدد من الاقتراحات باعتماد المزيد من التيسير الكمي، وبالتالي تمكن الاسترليني من الارتفاع خاصة بعد الاتفاق على حزمة الاعانة المالية الثانية لليونان والتي ترافقت مع حالة من التفاؤل عمت الاسواق الاوروبية، ليقفل الاسبوع عند 1,5876 دولارا.

من ناحية اخرى، افتتح الين الياباني الاسبوع عند 79,58 ينا/ دولارا وليرتفع إلى أعلى مستوى له منذ 6 أشهر مقابل الدولار المتراجع وذلك بسبب المعطيات الاقتصادية المخيبة للآمال القادمة من طوكيو، إلا أن الين تمكن من الصعود مجددا ليصل إلى 81,05 ينا/ دولار وليقفل الاسبوع أخيرا عند 80,96 ينا/ دولارا.

وسار الفرنك السويسري على الخطى نفسها حيث افتتح الاسبوع عند 0,9170 دولارا واستمر بالتقدم تدريجيا مقابل الدولار على مدار الاسبوع ليصل إلى أدنى مستوى له منذ 3 أشهر، ليقفل الاسبوع عند 0,8959 دولارا.

وقد ارتفع عدد مبيعات المساكن المملوكة سابقا خلال شهر يناير إلى أعلى مستوى له منذ شهر مايو عام 2010 والذي يشير إلى أن سوق الاسكان الأميركي في تحسن، وعلى الرغم من أن المبيعات أتت دون التوقعات، إلى أن المبيعات قد ارتفعت من 4,38 خلال شهر ديسمبر إلى 4,57 خلال شهر يناير. وتراجع عدد مبيعات المساكن الجديدة في الولايات المتحدة الأميركية عن المبيعات المتحققة خلال الشهر الماضي والتي وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال السنة وذلك من 324,000 إلى 321,000. وعلى الرغم من تراجع عدد المبيعات إلى أنه قد تجاوز التوقعات بشكل ملحوظ، وهو الذي يدل على الاستقرار الذي يشهده سوق الاسكان خلال الفترة الحالية.

من ناحية أخرى، ارتفع كذلك مؤشر ثقة المستهلك بشكل فاق التوقعات وذلك إلى أعلى مستوى له خلال سنة، فقد ارتفع مؤشر جامعة ميشيغان لشهر فبراير من 75,0 إلى 75,3 مع نهاية الشهر الجاري.

هذا واتفق وزراء المالية الاوروبيون خلال الاسبوع الماضي على حزمة الاعانة المالية الثانية التي ستقدم لليونان في أقل من عامين، للحيلولة دون تخلف اليونان الوشيك عن سداد ديونها، وبعد أن أجبروا اليونان على القيام باقتطاعات ضخمة في النفقات بالإضافة إلى جعلها تتكبد خسائر أكبر على حملة السندات من القطاع الخاص، وهو الامر الذي اضاف المزيد من الضغوطات على رجال السياسة في البلاد الذين تنتظرهم فترة من الانتخابات خلال شهر أبريل.

وقد وضع وزراء المالية الاوروبيون بعض تدابير التقشف لتقليص الدين على اليونان بنسبة 120,5٪ من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام 2020.

ومن هذا المنطلق، صرح رئيس المجموعة الاوروبية لوزراء المالية بأن الاتفاقية التي تطول البرنامج الجديد المعد لليونان والتي يتناول كذلك مشاركة القطاع الخاص اليوناني ستؤدي إلى تقليص الديون بشكل كبير وستساعد كذلك في ضمان مستقبل اليونان في الاتحاد الاوروبي. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت ايرادات السندات الايطالية والاسبانية مع اطمئنان المستثمرين من قدرة المنطقة على تجنب مخاطر إضافية قد تبرز في هذا الخصوص.

وسجلت المملكة المتحدة خلال الشهر الماضي أكبر فائض في الميزانية منذ 4 سنوات بسبب الاقتطاعات المحلية في النفقات، وهو الامر الذي ضمن للبلاد احتفاظها بتصنيفها الائتماني الممتاز، فقد فاقت الايرادات النفقات بمقدار 7,75 مليارات جنيه استرليني، مقابل الفائض المتحقق خلال السنة الماضية والذي بلغ 5,20 مليارات جنيه.

الجدير بالذكر أن ذلك قد هدأ من مخاوف المستشار جورج أوزبزرن خاصة بعد أن حذرت وكالة موديز للتصنيف خلال الاسبوع الماضي من احتمال خسارة المملكة المتحدة لتصنيف AAA في حال تسبب ضعف النمو الاقتصادي في البلاد في اضعاف تدابير التقشف الصارمة التي تتبعها البلاد، حيث ان التحسينات في القطاع المالي تعود إلى حد كبير لقيام الهيئات المحلية بخفض الاقتراض، والتي انعكست في خفض النفقات في قطاع الخدمات، في حين أن ايرادات الضرائب قد ارتفعت مع ارتفاع انفاق الحكومة المركزية، كما أن محافظ بنك إنجلترا مارفن كينغ قد صرح بأن النمو الاقتصادي خلال الربع الحالي قد يكون متقلبا بسبب فترة العطلات الرسمية الحالية.

في هذه الاثناء، تراجع الاقتصاد البريطاني خلال الربع الرابع بالرغم من ارتفاع الانفاق لدى المستهلكين والنمو الحاصل في الصادرات، وذلك بسبب تراجع الاستثمارات، فقد تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0,2٪ عن الربع الثالث للعام الماضي، إلا أنه قد ارتفع بنسبة 0,7٪ للعام الحالي، مع العلم أن بنك إنجلترا، والذي وضع حوافز إضافية بلغت 50 مليار جنيه استرليني مع بداية الشهر الجاري، قد توقع أن يظل نمو الناتج المحلي الاجمالي ضعيفا على المدى القريب ليبدأ لاحقا بالتحسن، وليصل إلى معدل سنوي يبلغ حوالي 3,0٪ مع حلول عام 2014.

خبراء ألمان يؤكدون أن أزمة منطقة اليورو لم تنته

برلين ـ أ.ف.ب: ذكرت مجموعة من خبراء المال الألمان انه رغم ان الأزمة المالية التي تعصف بمنطقة اليورو قد خفت حدتها، الا ان الاسوأ لم يأت بعد.

وقال المجلس الألماني لخبراء الاقتصاد، ، لصحيفة «هاندلسبلات» انه لاتزال هناك العديد من المشاكل التي لم تحل في منطقة اليورو خصوصا في القطاع المصرفي.

وقالت المجموعة ان العام 2012 هو عام التحديات الكبيرة بالنسبة لمنطقة اليورو، ومن أسباب ذلك ان النظام المصرفي لايزال غير متماسك.

وفي نهاية ديسمبر 2011 اقترضت بنوك منطقة اليورو وعددها 523 بنكا، مبلغ 489 مليار يورو (653 مليار دولار) من البنك المركزي الأوروبي بنسبة فائدة منخفضة بشكل قياسي مقدارها 1٪.

بوتين لا يستبعد تقديم مساعدات مالية مباشرة لمنطقة اليورو

موسكو ـ د.ب.أ: وصف رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين تقديم بلاده مساعدات مالية مباشرة لمنطقة اليورو بـ «الأمر الممكن». وكتب المرشح الأبرز في انتخابات الرئاسة الروسية المقرر إجراؤها في مقال صحافي أن بلاده شاركت بالمفاوضات التي أجريت في صندوق النقد الدولي لبحث سبل مكافحة أزمة الديون في منطقة اليورو (17 دولة). وجاء في المقال الذي نشر على صفحة بوتين على الانترنت أيضا «نحن لا نستبعد من حيث المبدأ ولا حتى تقديم مساعدات مالية مباشرة في بعض حالات». تجدر الإشارة إلى أن روسيا تمتلك ثالث أكبر احتياطي نقدي في العالم. وتابع بوتين في مقاله قائلا إن المساعدات المالية وحدها لا تكفي «ولحل هذا الوضع بشكل جذري لابد من اتخاذ إجراءات ذات طبيعة تنظيمية».

«الخليج الدولي» يفوز بجائزتين من «جلوبال فاينانس»

أعلن بنك الخليج الدولي عن فوزه مؤخرا بجائزة «أفضل بنك في ترتيب طرح الأسهم للاكتتاب في الشرق الأوسط» و«أفضل بنك استثماري في البحرين» من مجلة «جلوبال فاينانس» بنيويورك المتخصصة في مجال التمويل العالمي والتي أعلنت عن جوائزها لأفضل البنوك الاستثمارية في العالم لعام 2012. وذكرت المجلة أن محرريها ومجموعة من خبراء السوق المصرفية اعتمدوا أثناء اختيارهم للبنوك الفائزة على العديد من المعايير، كان من ضمنها الريادة في السوق المصرفي وعدد وحجم الصفقات التي أنجزت وجودة خدمة العملاء والقدرة على هيكلة التمويل المناسب والفهم العميق لاحتياجات السوق وطرح المنتجات المبتكرة وأداء الأسهم بعد اصدارها. وأخذت المجلة بعين الاعتبار أيضا ربحية البنوك الفائزة وقوتها المالية ومهنية فريق الخدمات الاستثمارية المتخصص لديها. وسوف تنشر المجلة تقريرا حول أفضل البنوك الاستثمارية في دول العالم المختلفة في عددها لشهر ابريل 2012. وقد تم اختيار بنك الخليج الدولي ضمن المصارف الفائزة نتيجة لقيامه بدور رائد في ميدان استشارات تمويل الشركات، ففي عام 2011 قامت شركة جي آي بي كابيتال، وهي الشركة التابعة للبنك في المملكة العربية السعودية، بتقديم المشورة المالية وترتيب الاكتتاب العام في أسهم شركة اسمنت حائل البالغ حجمه 489,5 مليون ريال سعودي. وكان هذا الاكتتاب هو الأكبر في المملكة العربية السعودية وأحد اكبر الاكتتابات في المنطقة خلال العام 2011. وتعكس هاتان الجائزتان المكانة المتميزة للبنك ولشركة جي آي بي كابيتال التي كانت الوحيدة بين نظرائها من البنوك الاستثمارية في المملكة العربية السعودية التي نفذت عمليات اكتتاب عام في الأسهم سنويا دون توقف منذ بدء الأزمة المالية العالمية عام 2008 بالرغم من ظروف الأسواق الصعبة.

مجموعة العشرين تدعو إلى تدابير وقائية قبل تمويل صندوق النقد

مكسيكو ـ أ.ف.ب: اعتبرت مجموعة العشرين انه لابد من ان تتخذ اوروبا تدابير وقائية لمواجهة ازمة الدين في منطقة اليورو قبل زيادة تمويل صندوق النقد الدولي، وذلك في بيان صدر اثر اجتماع في مكسيكو. ودعا وزراء المال في هذه المجموعة ـ التي تضم دولا غنية وناشئة اوروبا ـ الى الوفاء بالتزامها انجاز هذا العمل في مارس، مؤكدين انه سيشكل «مساهمة اساسية» قبل التفكير في زيادة موارد صندوق النقد. وقالت مجموعة العشرين في بيانها ان «دول منطقة اليورو ستعيد تقييم صلابة اجراءات الدعم في مارس. هذا الامر سيشكل مساهمة اساسية بهدف تعزيز موارد صندوق النقد الدولي».

وكان قادة الاتحاد الاوروبي التزموا في ديسمبر باتخاذ قرار حول شكل وحجم التدابير الوقائية للتصدي لازمة الديون التي تطاول العديد من اعضاء منطقة اليورو.

وتم تدوين هذا الالتزام في نصوص مجموعة العشرين التي تضم ثلاث دول في منطقة اليورو هي المانيا وفرنسا وايطاليا اضافة الى الاتحاد الاوروبي.

«الأهلي» يشارك حضانة «تيكس كيدز» فرحة الأعياد الوطنية

لقطة تضم فريق العلاقات العامة بالبنك مع الأطفال والهيئة التدريسية بالحضانة

مع انطلاق حملة البنك الأهلي الكويتي للعلاقات العامة وتحت شعار «مجتمعنا مسؤوليتنا» شارك البنك فرحة الاحتفال بالعيد الوطني وعيد التحرير مع «حضانة تيكس كيدز» تعبيرا عن الفرحة الوطنية الكبيرة التي تعم البلاد خلال هذه الأيام، حيث قام فريق العلاقات العامة بمشاركة الأطفال والهيئة التدريسية النشاطات والفقرات الترفيهية، كما تم توزيع أعلام الكويت وهدايا البنك الأهلي الكويتي على المشاركين. وبهذه المناسبة، قالت مديرة العلاقات العامة سحر الذربان في تصريح صحافي: «اننا في البنك الأهلي الكويتي نسعى إلى التواصل مع مجتمعنا ومشاركتهم أفراحهم لذا تأتي هذه المبادرة من إيمان وحرص البنك على مشاركة الشعب الكويتي الفرحة بالأعياد الوطنية، وتعزيز الروح الوطنية لدى الأطفال من خلال مثل هذه الزيارات». وقد تقدم اعضاء الهيئة التدريسية من حضانة «تيكس كيدز» بالشكر الجزيل وعبروا عن سعادتهم بمشاركة البنك الأهلي الكويتي فيالاحتفالات الوطنية للحضانة.

إعلان مزاد بيع أسهم

إعلان عن بيع أسهم بالمزاد العلني يوم الثلاثاء الموافق 2012/3/6 في سوق الكويت للأوراق المالية، بساعة التداول في تمام الساعة 12:30 ظهراً على الأسهم الغير المدرجة التالية :-

اسم الشركة	الكمية	
الشركة الخليجية الدولية للاستثمار	14,897,119 سهم	(شركة موقوفة عن التداول)
شركة أريكو القابضة	384,000,000 سهم	شركة غير مدرجة
خدمات الدفع الآلية	6,000,000 سهم	شركة غير مدرجة
مسروج	9,240 سهم	شركة غير مدرجة

ملاحظة : إذا لم يكن اليوم الأول لإتمام البيع سيجري إتمامه في الأيام الثلاثة التالية